

سوق الأوراق... هبوط، هبوط

(٣ - ٢)

حسام الساموك

لكي تكون منصفين يجدر بنا ان نقر بان سوق الأوراق المالية قد استقطبت استثمارات محلية عديدة قام اصحابها بنقلها الى نشاطات السوق بسبب توقف أعمالهم في الميادين الصناعية والتجارية الأخرى، لكن ما ينبغي ان نقر به أيضاً ان غالبية هؤلاء، وبعد ان استدرجوا ليسهموا في فعالية تجارية ساخنة وواضحة الموارد كما بدا لهم، قد تعرضوا لخسارة كبيرة نتيجة انتكاسة الاسعار المرعبة في الاسهم. هذه الصورة المساوية التي تظهر لنا رهطاً من الباحثين عن بديل لنشاطاتهم الاستثمارية المعطلة، كما لو روضوا على كسب ارباح (ترغيبية) ليدفعوا عنوة نحو تصعيد استثماراتهم في الاسهم ويتكبدوا خسائر بلغت خلال اسابيع قلائل ما لايسر احد، هذه الحالة عددها القائلون على ادارة السوق انجازاً باهراً لانها استقطبت كما هائلاً من اموال هؤلاء المستثمرين في تشييط تداولات السوق دونما تذكر توريثها بشكل مباشر او غير مباشر هؤلاء حينما انتكست الاسعار وتبخرت احلامهم ليخرجوا بحصيلة ان السوق لا يختلف في جوهره عن اية مائدة قمار يصاب بالخسارة فيها الرباح والخاسر على السواء.

ان اصرار الادارة التي فرضت نفسها قسراً على شؤون السوق، اعتماداً على لعبة انتخابية غير مشروعة ولا تمت للسلامة باية صلة، بانتهاجها الاساليب التي تعارض حتى مع ما تتبناه بورصات المنطقة والعالم على حد سواء لتفرض تعليمات وسياسات عمل لا تتركها لتدبيرات العمل في البورصة وتلقح الضرر بمصالح المستثمرين وفعاليتهم التداول على حد سواء فضلاً عن الاغفال الواضح والمتعمد في فعاليات السوق ومختلف متطلبات تعاملاتها ذات الصلة.

ان المعاناة التي اصابت عسرات الآلاف من المساهمين بسبب انتكاسة اسعار اسهمهم لايد من ان تثير اهتمام الجهات الفنية والرقابية التي يهمنها ان يكون سوق الأوراق المالية معلماً خاصاً في الساحة الاقتصادية لا مجرد حلبة تداولات مضمونة لتعبد من يبحث ببراءة عن توظيف استثماراته، خاصة ان الاسهم التي فقدت نسباً رهيباً من اقيامها الحقيقية هي احدى ركائز ثروتنا الوطنية كونها رساميل مؤسساتنا الانتاجية والخدمية والمصرفية في شتى قنواتها، لذلك تبرز حتمية اعتماد منهجية علمية ورسنية في ادارة تداولاتها كمهمة وطنية تحتم على كل الاطراف والمراجع الاقتصادية والسياسية والرقابية متطلبات تفحص مصداقية التعااطي بالياتها في مرحلة تبرز فيها دور العامل الاقتصادي كعماد ومرتكز فاعل لتجاوز ازماتها وترصين توجهاتنا وتحقيق كل طموحاتنا الوثابة. فان عراقاً مشرقاً بتطلعاته لا يمكن ان يزهو من دون اقتصاد واثق المساند.

في الهم الاقتصادي

د. منحا تركيا الموسوي د. وعد جاسم الكبيسي



وقد تماشى هذا التطور في مطلق الاعلان بهذا الصدد التطورات التي شهدتها وسائل الإعلام وظهور الفضائيات المتخصصة التي قدمت فرصة للشبكات الاقتصادية لنقل ويبدا ان الأرقام التي تصرف على الانفاق الإعلائي تقدم تصوراً دقيقاً بهذا الصدد وقد شهدت بعض الدول زيادة في هذا الانفاق مما سبب سعة اعوام بلغت في اليونان مثلاً ١٢٢٪ وإيطاليا واليابان ٤٣٪ والولايات المتحدة الأمريكية ٣٠٪.

في حين تتحكم نحو (٢١) وكالة اعلانية امريكية بسوق الاعلان العالمية ولها فروع في غالبية الاقطار العربية وتسيطر على ٧٥٪ من الاعلان في دول مجلس التعاون الخليجي و ٥٦٪ من سوق الاعلانات تقدر قيمتها بنحو مليار دولار سنوياً كما هو الحال مع وكالة نوميسون التي تملك ٧٠٠ حساب في مختلف مصارف العالم وهي تعمل في ٤٦ دولة. وقد بلغ الانفاق الاعلاني في دول مجلس التعاون الخليجي ٣٥٥ مليون دولار عام ١٩٩١ وصل الى ٥٩٧ مليون دولار عام ١٩٩٥ والمتوسط.

١- المجال الاقتصادي الذي يتميز بالاتساع.
٢- الموضوع الاقتصادي الذي يتميز بأهميته الحاسمة بالنسبة للفرد والمجتمع.
٣- الحدث الاقتصادي الذي يتميز بأنه هادئ ورسين وبعيد عن المزاجية وتميز الأحداث والظواهر في المجال الاقتصادي بانها تتطور في الغالب وفق ايقاع بطيء.

٤- اساليب المعالجة التي تفرزها خصوصية المجال والموضوع والحدث والجمهور. ٥- الجمهور: إذ يتميز جمهور الإعلام الاقتصادي بانه في الغالب جمهور نوعي الى حد بعيد يتميز بارتفاع مستواه التعليمي والثقافي والتخصصي.

الاهتمام الاعلاني بالانفاق الاعلاني
على الرغم من ان الاعلان يساعد المنتجين على تحقيق الارباح المرغوبة بما يحتمل على زيادة الاستثمار، ومما ينتج عنه زيادة الدخل والدخل القومي الا ان الحديث

وإطار نظري يتناول مفهوم الإعلام الاقتصادي وسماته ومن ثم مفهوم الاعلان وخصائص الاعلان في وسائل الإعلام الثلاث (الصحافة والاذاعة والتلفزيون)، واخيراً الاهتمام الاعلامي العالمي بالانفاق على الاعلان فيمما كان الاطوار الاستراتيجي تحليلاً لاستثمارات الاستبانة التي اعدها الباحثان للتوصل الى النتائج ومناقشتها.

الإعلام الاقتصادي
يعرف الإعلام الاقتصادي المتخصص بأنه (الإعلام المعني أساساً بمعالجة الأحداث والظواهر والتطورات الاقتصادية بجوانبها المختلفة والاهتاف الى التأثير في مسارات التطور والتغيير في الحياة الاقتصادية بما يعبر عن افكار القوى التي تملك هذا الإعلام وتوجهه ويخدم مصالحها).

ويمكن تحديد سمات الإعلام الاقتصادي المتخصص من خلال معرفة المجال الاقتصادي الذي يخدم سلوكة ويرسم ابعاده الاقتصادية في تفسير الأحداث والتي يمكن توضيحها كما يأتي:

دراسة تحليلية

دور الإعلام في توجيه المستهلك للصناعات الوطنية

يكاد الحديث عن العلاقة ما بين وسائل الاعلام والصناعيين ان يكون محوراً أو ممراً لموضوع أكبر واعمق هو دور هذه الوسائل في زيادة المبيعات انطلاقاً مما يلي: اولاً: زيادة وعي المستهلك بأهمية السلع وبالناتجة الترويج للمنتج.

ثانياً: زيادة الاستثمار الامر الذي يتطلب دراسات وبحوث عميقة متواصلة لاستيعاب المتغيرات التي تطرأ باستمرار على اوضاع السوق أولاً وعلى اذواق الجمهور ثانياً، يندرج البحث الذي نحن بصده في اطار معرفة كيف يرى الصناعيون دور هذه الوسائل الاعلامية في الترويج للمنتج في العراق وكيف يرون ان يتطور هذا الدور مستقبلاً؟

وقد لوحظ ان هنالك عزوفاً من قبل الصناعيين عن الاعلان في وسائل الاعلام المحلية، كما يكتنف غموض رؤية الصناعيين دور وسائل الإعلام المحلية في الترويج للمنتج المحلي ولذلك ينبغي الاجابة على التساؤلات التالية:

١- ما القنوات الاعلامية التي يفضلها الصناعيون للإعلان عن منتجاتهم؟

٢- ما أسباب عزوف المنتجين عن الاعلان في وسائل الإعلام المحلية؟

٣- هل تقدم وسائل الاعلام للصناعيين تسهيلات ملائمة وبذلك فإن البحث يستهدف الرؤى التالية:

١- الكشف عن معرفة وجهات نظر الصناعيين في دور وسائل الاعلام المحلية في الترويج للمنتج المحلي.

٢- الكشف عن الأسباب التي تقف وراء عزوف المنتجين عن الاعلان في وسائل الإعلام المحلية.

٣- تحديد مشكلات الصناعيين الخاصة برؤيتهم دور وسائل الإعلام في الترويج للمنتج المحلي ورؤيتهم تطور دور هذه الوسائل ومقترحاتهم بهذا الصدد.

وبذلك يسلم الضوء على منطقة غاية في الأهمية تمكن في تحديد كيفية اسهام وسائل الإعلام في الترويج للمنتج المحلي وكيف يرى القائلون على المنتج المحلي دور هذه الوسائل وهو امر يلقه الغموض وعدم

حركة السوق

مكافحة الحشرات

التي تصيب النخيل والوسائل المتبعة

أسعار الفواكه والخضراوات في تصاعد

اسعار بيع الفواكه والخضراوات (المزد) حيث بلغ سعر الكيلو غرام للطماطة (٤٠٠ - ٥٠٠) دينار والبنجر (٥٠٠) دينار والباذنجان (٥٠٠) دينار والباذنجان بين (٧٥٠ - ١٠٠٠) دينار بحسب درجاتها والخيار ب (٥٠٠ - ٦٠٠) دينار للكيلو غرام الواحد واللوبياء ب (١٠٠٠ - ١٢٥٠) دينار لشحتها بسبب انتهاء موسمها والبطاطا بلغ سعرها من (٥٠٠ - ٦٠٠) دينار اما البصل فقد وصل سعر الكيلو غرام الواحد منه إلى (٣٥٠) دينار والرقي ب (٢٥٠) دينار للكيلو غرام والبطيخ (٥٠٠ - ٥٥٠) دينار للكيلو غرام والتمر بين (٥٥٠ - ٧٥٠) دينار للكيلو غرام الواحد وبسبب درجاته واصنافه والموز يباع بسعر (١٠٠٠) دينار للكيلو غرام والخوخ (١٥٠٠) والاصاص (١٥٠٠) دينار كذلك اما التين فسعر الكيلو غرام الواحد منه (٧٥٠) دينار والعب يتراوح سعره بين (٥٠٠ - ٧٥٠) ديناراً بحسب درجاته ونوعه.

السيد عبد (متقاعد) يشير إلى تأثر طبقة المتقاعدين والتي تتجاوز الثلاثة ملايين ونصفاً بارتفاع اسعار الفواكه والخضراوات والتي تمثل أساس الوجبات الغذائية اليومية للمطبخ العراقي، مبيناً ان هذه الزيادات تندرج في اطار القوضى الاقتصادية وما يرافقها من تداعيات في الظروف العامة وغياب جهة تتبنى الدفاع عن حقوق المستهلك العراقي من حالات الاستغلال والغش والاحتيال.

اما البقالون فقد اوضح احدهم (حسن المشداني) في (سوق العامل) ان ارتفاع اجور النقل بسبب شحة الوقود يمثل سبباً رئيساً في زيادة الاسعار وشاطره الرأي (بهاء ابو علي) يقول ان هناك زيادة في الاسعار في مكاتب بيع الجملة للفواكه والخضراوات فرضها الفلاحون والمتجرون بسبب ازمة الوقود وقلة دعم الدولة للقطاع الزراعي كما يقولون..

وقد سجلت (في الحدث الاقتصادي)

الموارد السيدة ماجدة احمد (ربة بيت) تقول انها بدأت تلمس ارتفاعاً واضحاً في اسعار الفواكه والخضراوات بسبب تأثرها بارتفاع المواد الغذائية في السوق المحلية وتنامي الطلب عليها بعد احفاقات وزارة التجارة في تجهيز معظم مفردرات البطاقة التموينية.

اما السيد ياسر عزيز صاحب مكتب صيرفة، فقد عزا اسباب زيادة اسعار الفواكه والخضراوات إلى قلة المعروض منها نتيجة تراجع الانتاج الزراعي وغزو المنتجات الزراعية المستوردة من دول الجوار للسوق العراقية بالإضافة إلى ما يشهده الاقتصاد العراقي من تضخم نقدي انعكس على اسعار المواد والخدمات مشيراً إلى ان مثل هذا التضخم سيتسبب في ارتفاع مستمر في الاسعار، ما لم تتم معالجته ووضع الحلول الكفيلة بالحد منه على الاقل..

بغداد/ وياض القره غولجا
المتبع لحركة سوق الفواكه والخضراوات، يعرف جيداً ان اسعارها أخذت في الازدياد، لاسباب كثيرة لعل في مقدمتها تداعيات ازمة المحروقات والتضخم النقدي وتحسن القدرة الشرائية لشريحة كبيرة من المجتمع والتي تضررت هي الأخرى تحت شتى الاسباب والمبررات، يقابله تأثر واضح لفئات محدودة الدخل والتي تأثرت بهذه الزيادات التي شملت اسواق الفواكه والخضراوات والمواد الغذائية معاً. وخلال جولة قامت بها (في الحدث الاقتصادي) والتقت خلالها بالمتضخمين والباعه، قال المواطن قيس عباس (سائق اجرة) ان اسعار الفواكه والخضراوات تشهد تصاعداً تدريجياً منذ تفاقم ازمة الوقود بنزعة الزيادات الحاصلة في القدرة الشرائية لشريحة الموظفين يقابله تراجع أكبر في القدرة الشرائية لفئات محدودة الدخل ومتواضعة كفاتتها هو مبيد (كاربايريل) وقد وفرته وزارة الزراعة في جميع فروع الشركة العامة للتجهيزات الزراعية خاصة في المحافظات الجنوبية وان هذه المبيدات سيتم تناولها من قبل الحشرة مع الثمار مما يؤدي الى هلاكها بسبب تلوث الشماريخ بجزيئات المبيد مما يجعل فرصة القضاء على الحشرة عالية جداً.

اما المبيدات الزيتية التي تستخدم بواسطة الطائرات الزراعية فتكون فعالة في مكافحة حشرة الدوباس على النخيل التي لا تظهر في بساتين المنطقة الجنوبية من العراق بل تقتصر على بساتين المنطقة الوسطى بسبب صعوبة اجراء مكافحتها بوسائل الرش الارضية خاصة الاشجار ذات الارتفاعات العالية وهي سمة اشجار النخيل في المنطقة الوسطى بالإضافة الى عدم وجود طريقة بديلة لمكافحة حشرة الدوباس كما هو الحال في حشرة الحميرة على اشجار النخيل.

واخيراً يؤكد المهندس الزراعي أمين فهد ان عملية المكافحة مستمرة ويشير المواطنان بأن يكون موسم الانتاج القادم هو الافضل في انتاج التمورن من الناحيتين الكمية والنوعية.

بغداد/ سناء النقاش
استطاعت وزارة الزراعة الحصول على عدد من الطائرات المروحية الخاصة بمكافحة آفات الأشجار والنخيل ولمعالجة آثار حشرتي الحميرة والدوباسة اللتين تصيبان النخيل إذ ان انتشارهما يشكل كارثة اقتصادية إذا لم تتخذ الاجراءات الكفيلة بمواجهتهما وبما ان التمور بدأت بالنضج وبدأ الفلاح بجنيها وبيعها في الاسواق وفي نهاية آب وبداية ايلول تنضج أغلب انواع التمور وتتم بعدها عمليات المكافحة والمعالجة والعناية باشجار النخيل. عن عملية المكافحة الجوية لهذه الحشرة (كاربايريل)



اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٨٠	١٤٩٠
اليورو	١٨٥٠	١٨٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٢٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٤٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٣٩٥	٤٠٠
الريال السعودي	٣٨٥	٣٩٠
الليرة السورية	٢٧	٢٨

